سبيلٌ وتتزوّج إن شاءت ولا عدة عليها . فإن أسلم زوجُها فهو خاطبٌ من الخُطاب .

(٩٥٢) وعنه (ع) أنَّه قال : لا يحلّ لمسلم أن يتزوَّجَ حربيَّة فى دار الحرب .

(٩٥٣) وعنه (ع) أنه قال إذا سُبِيَ الرجلُ وامراًتُه من المشركين . فهما على النكاح . ما لم يكن أحدُهما سُبِيَ (١) وأحرِزَ فى دار الإسلام دون الآخر . فإذا كان ذلك فلا عصمة بينهما !

فصل ۱۶

ذكر القسمة بين الضرائر

(٩٥٤) قال الله (عج) (٢): ولَنْ تَسْتطيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النّسَاء ولَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّالمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالمُعَلَّقَةِ ، الآية ، فأخبر الله (تع) أَنَّ العدل بين النساء لا يُستطاع ، لأَنَّ المرَّ قد يستطيع العدل عليهن في النفقة والمَبيت والعطيّة وغير ذلك مما يملكه ، ولا يستطيع العدل بينهن في الهوى والشهوة والنّشاط إلى الجماع ، فواجبٌ عليه أَن يعدل فيما يستطيعهُ ، لأَن الله عز وجل إنّما رخّص من ذلك فيما لا يُستطاع (٣) وأمر بالعدل في موضع آخر ، وهو الذي يُستطاع ، وقال (٤) : لاَ يُكلِّفُ ٱلله نَفْساً إلاَّ وُسْعَهَا .

⁽۱) ی - سی

^{174/4 (7)}

⁽٣) ى، ز، د، ط، ع. س - يستطيع.

^{. 147/7 (1)}